الأمم المتحدة

A/HRC/16/34–E/CN.6/2011/9

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 December 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
٢٨ شباط/فبراير – ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

لجنة وضع المرأة
الدورة الخامسة والخمسون
٢٢ شباط/فبراير – ٤ آذار/مارس ٢٠١١
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة الصندوق الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، والذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.

* E/CN.6/2011/1.

291210 291210 10-67257 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا لأنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، وهو آلية مشتركة بين الوكالات لتقديم المنح، وكذلك استعراضا للبرمجة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي هو الآن جزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فيما يتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة.

أولا – مقدمة

١ – إن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة هو آلية رئيسية متعددة الأطراف تقدم المنح ومكرسة حصريا لدعم العمل على المستوى القطري والمحلي لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات بكل أشكاله. وتحكم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، الذي أنشئ عام ١٩٩٦ من قِبل الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٥٠، لجنة تقييم البرنامج المشتركة بين الوكالات ويديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ''يونيفيم''، هو جزء من ''هيئة الأمم المتحدة للمرأة'') نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وحتى هذا التاريخ، دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني ٣١٧ برنامجا في ١٢٤ بلدا وإقليما بما يربو على ٦٠ مليون دولار.

٢ – وفي هذا التقرير المقدم إلى الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة وإلى الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، تصف الفقرات ٣ لغاية ٤١ تقدم الصندوق ومنجزاته في عام ٢٠١٠، في حين تُبرز الفقرات ٤٢ لغاية ٦٧ برمجة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

ثانيا – خلفية وسياق

٣ – على مدى العقد المنصرم، وصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات أمر أساسي من أجل السير قدما في برامج العمل الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان، والسلام والأمن، وتخفيض الفقر والتنمية. وينعكس تكثيف الإرادة السياسية لمعالجة

العنف ضد النساء والفتيات على الصعيد الوطني في تكاثر وتعزيز القوانين والسياسات وخطط العمل الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وعلى الصعيد الدولي عند أعلى المستويات في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن[1] التي تدعو إلى العمل الحاسم وزيادة الموارد لمعالجة هذا الوباء العالمي.

٤ - وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني في موقع حسن يُمكِّنه من الاستفادة من الزخم العالمي الحالي من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. فقرارات الجمعية العامة مؤخرا تشير صراحة إلى أهمية مواصلة تعزيز فعالية الصندوق باعتباره آلية تمويل على مستوى منظومة الأمم المتحدة وتكرر ذكر الهدف الذي حددته حملة الأمين العام ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'' لجمع ١٠٠ مليون دولار سنويا لمنح يقدمها الصندوق بحلول عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٠، حثَّت الجمعية العامة الدول الأعضاء على زيادة تبرعاتها للصندوق[2] لمساعدته على سد الفجوة بين الطلب المتزايد على برامج إنهاء العنف ضد النساء والفتيات والموارد اللازمة للقيام بذلك على نحو فعال.

٥ - وإذ يسترشد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بخطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ عنوانها ''رؤيا ٢٠١٥''، فإنه يركز على ثلاث أولويات: تحويل التعهدات التي أعلن عنها في إطار السياسات العامة إلى حقيقة تخدم مصالح النساء والفتيات، وتوليد معارف حول ''ما يمكن تطبيقه بنجاح'' لإنهاء وباء العنف ضد النساء والفتيات، وبناء شراكات جديدة وملكية والتزامات موسعة تجاه الصندوق في شتى مكونات منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتُوجز الفقرات ٦ إلى ٢٩ أدناه التقدم الذي أحرزه الصندوق في عام ٢٠١٠ في سبيل إنجاز تلك الأولويات.

ثالثا - ترجمة الوعد إلى ممارسة

٦ - يتمثل إطار التركيز الشامل لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني في دعم تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل المصممة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وتُعطى أولويات للمبادرات التي تُشرك عدة قطاعات وتشجع إقامة شراكات فيما بين الجهات المعنية الرئيسية. وكما هو موصوف أدناه، فإن متلقي المنح يقومون بتشجيع العمل على الوقاية الأولية وتوسيع الخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف. كما أنهم يقوون أطر العمل

(١) قرارات الجمعية العامة ٦١/١٤٣ و ٦٢/١٣٣ و ٦٣/١٥٥ و ٦٤/١٣٧ و A/65/L.17/Rev.2 بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن.

(٢) A/C.3/65/L.17/Rev.2، الفقرة ٢٠.

القانوني والسياسي عن طريق تحسين سبل الوصول إلى العدالة وتحويل التعهدات المعلنة لإنهاء العنف ضد المرأة إلى التزامات ملموسة في الميزانية والسياسة العامة. وهناك توكيد على المشاريع التي تسعى جاهدة إلى سد احتياجات مجموعات هُمِشَّت أو أُهملت بشكل خاص، بما فيها الشابات، والنساء اللائي يعشن في أوضاع النزاع، والنساء من الشعوب الأصلية. ويحدد الصندوق أولويات التدخل التي تعالج العنف ضد النساء والفتيات معالجة شاملة، كما تبرهن على ذلك عمليا نافذة التمويل الخاصة لمعالجة تقاطعات العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٧ - أما مردودات استثمارات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني فإنها تبعث على التفاؤل في سبيل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وإذ أخذت الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة تدرك نجاح مبادرات الصندوق، فإنها ترتقي بشكل متزايد بمشاريع متلقي المنح لتعظيم أثرها إلى أقصى حد ممكن، هذا في الوقت الذي تقوم فيه منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم حاليا بتقليد ممارسات واستراتيجيات متلقي المنح. ويدل الارتقاء بالمشاريع التي يدعمها الصندوق وتقليدها على نجاح متلقي المنح في استنباط تدخلات فعالة تستهدف المؤسسات الاجتماعية والحكومية، كما يلاحظ من المخصصات المعتمدة في الميزانية وتدابير أخرى لدعم هذه التدخلات. كما أن متلقي المنح يعملون على التغيير على صعيد المجتمع المحلي كما يستدل على ذلك من قرارات الكثيرين من الزعماء التقليديين والدينيين منع ممارسات تقليدية ضارة في مجتمعاتهم ودعوتهم إلى مكافحة أشكال أخرى للعنف ضد المرأة. وأخيرا، فإن أعداد الرجال والأولاد الذي يشجبون جهارا العنف ضد المرأة، وكذلك أعداد النساء والفتيات اللائي يتقدمن خارجات عن صمتهن، تكشف عن أن مبادرات الصندوق تحدث تغييرا في مواقف وسلوكيات الأفراد التي تؤدي إلى نشوء العنف ضد المرأة.

٨ - ولدى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني حاليا محفظة مؤلفة من ٨٣ منحة نشطة عبر ٧٢ بلدا وإقليما قيمتها الإجمالية زهاء ٤٧ مليون دولار. ولأفريقيا أكبر محفظة (٢٩ في المائة)، تأتي بعدها مباشرة منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢٦ في المائة). أما منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فنصيبها ٢٠ في المائة من المنح. وحصة منطقة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ١٤ في المائة، تأتي بعدها الدول العربية ثم البرامج العابرة للمناطق الإقليمية حيث محفظة كل منهما تساوي ٦ و ٥ في المائة على التوالي.

الوقاية الأولية

٩ - يتطلب منع العنف ضد النساء والفتيات مبادرات متواصلة طويلة الأجل تستهدف الأسباب الجذرية للعنف. وتركز ثلث المنح النشطة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة

الاستئماني تقريبا على الوقاية الأولية وتستخدم تدخلات متعددة صممت لتغيير تلك الممارسات المؤسسية والمواقف والسلوكيات الفردية معا التي تفضي إلى العنف. وتشمل هذه التدخلات تمكين النساء والفتيات من التعرف على حقوقهن والإفصاح عنها والمطالبة بها؛ ورفع مستوى الوعي بالعنف الذي يرتكب ضد النساء من خلال جهود التوعية العامة ووسائل الاتصالات الشاملة؛ وتعبئة المجتمعات المحلية كي تدعو إلى إحداث تغييرات في السياسات طويلة الأجل أو إلى تنفيذ أدق للقوانين والسياسات القائمة. إضافة إلى ذلك، فإن ما لا يقل عن ٤٥ في المائة من متلقي المنح الحاليين يعملون مع رجال وأولاد كشركاء في سبيل إنهاء العنف ضد المرأة، في حين أن ٢٥ في المائة يعملون على تكريس مؤازرة زعماء دينيين وتقليديين ليكونوا حلفاء في العمل على تغيير مواقف مجتمعاتهم المحلية من العنف ضد المرأة.

١٠ - ويستخدم متلقو منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني استراتيجيات لتمكين النساء اللائي يواجهن أشكالا متعددة من التمييز، كأولئك اللواتي يعملن مع مجموعات السكان الأصليين والأقليات العرقية في البوسنة والهرسك وشيلي وغواتيمالا والفلبين والمكسيك ونيبال والهند. وفي جامايكا، تستخدم جمعية Sistren التعاونية للمسرح فنون الأداء لتمكين النساء والفتيات في المناطق الفقيرة والحضرية والمناطق التي تعاني من اضطرابات شديدة في مدينة كنغستون. ومن خلال إنتاج مسرحيات الشوارع التي وصلت إلى ما يربو على ٠٠٠ ٥ شخص، فإن جمعية Sistren تفتح الفرص أمام النساء كي يتبادلن قصصهن الشخصية في بيئة آمنة وتحفز الأفراد، بل وحتى المجتمعات المحلية بكاملها، على التفكير في أساليب دون العنف لحل المنازعات. أما وقد حظيت جميعة Sistren الآن باعتراف على الصعيدين الوطني والإقليمي[٣] بسبب نجاحها في استخدام الفنون الخلاقة في معالجة العنف القائم على أساس نوع الجنس، فقد أقامت شراكة مع بضع وزارات حكومية ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطرح نموذجها في المدارس والمجتمعات المحلية على مستوى جامايكا كلها.

١١ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني برامج في جميع المناطق تركز على إشراك الرجال والأولاد في الجهود الرامية إلى معالجة العنف ضد المرأة، بما في ذلك أول مبادرة على نطاق واسع من هذا النوع في الشرق الأوسط. وقامت منظمة ''أوكسفام'' في بريطانيا العظمى ومنظمة ''كفى''، شريكتها في لبنان، بتطوير نموذج للمنظمات النسائية لإشراك

(٣) في عام ٢٠١٠، منحت جمعية Sistren التعاونية للمسرح جائزة puma.creative Mobility Award لتشجيع استخدام نموذجها في شتى أرجاء منطقة البحر الكاريبي. انظر http://www.creativecaribbeannetwork.com/page/4979?forum_start=n5004#comment-5004.

الرجال من خلال دمج وجهات نظرهم في ثنايا الحملات الداعية إلى إنهاء العنف. وأقامت المنظمات النسائية شراكات مع أطراف فاعلة متنوعة، من بينها طلاب الجامعات الذكور الذين يساعدون في صياغة رسائل الدعوة لنشرها في وسائل الإعلام والجامعات وغير ذلك من مواقع الخطاب العام في لبنان. ونالت حملة عامة لتحسيس الناس بأثر العنف ضد المرأة على المجتمع ككل تأييد ١٢٨ عضوا في البرلمان من أجل إقرار مشروع قانون بشأن العنف داخل الأسرة وذلك قبل مناقشات التشريع الوطني. ومكّنت مبادرة عبر المناطق الإقليمية أطلقها ''معهد العمل لصالح العالم'' (Instituto Promundo) في البرازيل ورواندا وشيلي والهند من تحسيس ٠٠٠ ٧ رجل وولد بقضايا وتبعات العنف ضد المرأة، مما حدا بهم إلى تغيير سلوك العنف في حياتهم اليومية. وكانت النتائج فاتحة لآفاق جديدة؛ إذ قال المشاركون في البرازيل ورواندا أن الفضل يعود إلى التدريبات التي أفضت إلى قراراتهم الشخصية بوقف ارتكاب العنف ضد شريكاتهم، في حين أن المشاركين المُدَربين في الهند يلتقون بانتظام كي يحاسب بعضهم البعض على خطط عملهم الفردية. وقد كُرِّم برنامج معهد Promundo في البرازيل إذ نال جائزة إقليمية لمسابقة عالمية أجرتها شركة ''نايكي'' (Nike) عام ٢٠١٠ واسمها ''نايكي''/صانعو التغيير ''تغيير حياة الناس من خلال كرة القدم'' وذلك بسبب رعاية برنامج المعهد لدورة بطولة لكرة القدم على مدى أربعة أشهر انطوت على مشاركة رجال وأولاد في حملة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (انظر http://www.changemakers.com/football).

١٢ - أما متلقو المنح في إثيوبيا والسنغال وغامبيا وغينيا ومالي فإنهم يحققون نتائج رائعة عن طريق حشد التأييد من قِبل زعماء مجتمعات محلية وزعماء دينيين وتقليديين كأطراف فاعلة في إحداث التغيير من حيث منع العنف ضد المرأة وإدانته. وقد حفز برنامج التدريب الذي تقوم به منظمة ''معونة العمل'' لزعماء تقليديين ودينيين عبر خمس ولايات في إثيوبيا ١٦ زعيما ممن كانوا في الماضي يؤيدون ممارسات تقليدية ضارة مثل الزواج المبكر والقسري أو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على منعها في مجتمعاتهم. كما أنه تبين لمتلقي المنح في الشرق الأوسط إن إشراك الزعماء الدينيين في منع العنف وجهود الاستجابة يشجع على تغيير وجهات النظر والسلوكيات بين أفراد الجماعات المتدينة. وتستفيد لجنة الإنقاذ الدولية وشركاؤها المحليون في الأردن من تعاون وزارة الشؤون الإسلامية في إشراك أئمة المساجد المحلية في تشجيع فهم العنف ضد المرأة في الأوساط المتدينة ومساعدة الناجيات من ذلك العنف في الوصول إلى الخدمات المناسبة.

١٣ - ويقوم متلقو منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في جنوب آسيا وأمريكا الوسطى بالجمع بين استراتيجيات الثقافة الشعبية ووسائط الإعلام وأدوات الاتصال الجديدة لرفع مستوى الوعي بالعنف ضد المرأة ويشركون أطرافا جديدة في جهود منع هذا العنف. ففي عام ٢٠١٠، فازت منظمة ''الوصول المتكافئ في نيبال'' بالجائزة الخاصة في ''جوائز الإعلام لعالم واحد''على التغطية الإعلامية المتميزة من العالم النامي (انظر http://oneworldmedia.org.uk/awards/shortlist-winners/special_award/). وكُرِّم البرنامج الإذاعي الاستعراضي الأسبوعي لمنظمة ''الوصول المتكافئ'' (Samajhdari) (''التفاهم المتبادل'') على تثقيفه مليون مستمع بشأن التداخل بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب. فقد كانت تلتقي أسبوعيا زهاء ٦٠ مجموعة استماع كي تصغي إلى البرنامج وتناقش الموضوعات التي يثيرها ضيف الحلقة الأسبوعية، الذي هو شخص حقيقي مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. وأقام ميسرو المجموعات، وكلهم من المُدَربين على القضايا القانونية التي تتناول العنف ضد المرأة والفيروس (HIV) والمتلازمة (AIDS)، ببناء جسور للوصول إلى مقدمي الخدمات وساعدوا في مضاعفة أعداد النساء اللائي يسعين لتلقي المساعدة والعلاج. وفي نيكاراغوا، تستخدم منظمة ''أماكن اللقاء'' (Puntos de Encuentro) محطات الاتصال الجماهيري لتقربها باستراتيجيات الوصول إلى المجتمعات المحلية وتعبئتها من أجل التأثير في الأعراف والمواقف الاجتماعية التي هي في جذور العنف ضد المرأة. ومستفيدة من نجاح مسلسلها التلفزيوني ''الحاسَّة السادسة'' (Sexto Sentido) الذي نال جوائز وحظي باعتراف دولي، وهو ممول أيضا من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، فإن منظمة ''أماكن اللقاء'' تقوم حاليا بإنتاج مسلسل جديد من مسلسلات ''الصابون الاجتماعي'' لدراسة الاستغلال الجنسي التجاري للمراهقات. وسيذاع المسلسل في نيكاراغوا وكذلك في أجزاء أخرى من أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية في تموز/يوليه ٢٠١١.

توسيع نطاق حصول الناجيات من العنف على خدمات الدعم

١٤ - يدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الاستجابات المنسقة والشمولية والمتعددة القطاعات التي تلبي الاحتياجات المترابطة للناجيات من العنف، بما في ذلك السلامة والحماية، ونيل الحقوق الصحية والقانونية وحقوق الملكية والميراث، والأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية. ويستخدم ثلث منح الصندوق النشطة استراتيجيات لتوفير الرعاية والعلاج لضحايا العنف والناجيات منه وإعادة تأهيلهن. وقد ساهم برنامج لحركة مانويلا راموس في ارتفاع نسبة الإبلاغ عن العنف المنزلي بمقدار ١٤ في المائة في منطقة معزولة وعرضة للصراع

في بيرو تقطنها غالبية من الشعوب الأصلية. وفي ذلك السياق الصعب المتعلق بالوصول إلى الناجيات ومساعدتهن، حسنّت المبادرة كثيرا التنسيق الشامل لعدة قطاعات المتعلق بالإحالات من خلال عقد فرقة عمل من المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات لوضع بروتوكول مشترك بين الوكالات من أجل الاستجابة لاحتياجات الناجيات. وقد وضعت هيئة الخدمات الاجتماعية في كمبوديا أول نموذج استجابة على أساس المجتمع المحلي في كمبوديا للناجيات من الاعتداء الجنسي، صُمم لتلبية احتياجات ٨٠ في المائة من النساء والفتيات اللواتي يفضلن الحصول على خدمات الدعم مباشرة من المجتمع المحلي بدلا من نيلها في المأوى. ونظرا لارتفاع نسبة النساء اللاتي يحصلن على الخدمات على مستوى قاعدة المجتمع المحلي بمقدار ٢٥ في المائة، فقد أصبحت المجتمعات المحلية على إلمام أفضل بأسباب الاعتداء الجنسي ونتائجه، كما أن السلطات المحلية حسنت من قدرتها على دعم الناجيات وإحالتهن إلى الخدمات القانونية والطبية، والمشورة المناسبة، وتقييم الأمان والتخطيط له.

١٥ - ويوفر متلقو منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الرعاية المنسقة للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المعرضات للعنف، أو الناجيات من العنف اللاتي قد يطلبن خدمات تتعلق بفيروس نقص المناعة. ووضعت منظمة ''أطباء للأطفال''، وهي إحدى المنظمات التي تلقت منحة، الجهة المتلقية للمنح نموذجا ناجحا للغاية للرعاية المتكاملة في سان بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، لتستفيد منه النساء المصابات بالفيروس، الحوامل منهن أو اللاتي لديهن الأطفال. وتضافرت جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لوضع بروتوكول مشترك بين الوكالات للوصول إلى هؤلاء السكان المعرضين للخطر الشديد ومع ذلك يعانون من نقص في الخدمات. وبعد نجاح أحد البرامج الرائدة في قضاء كالينينسكي، وسعت حكومة المدينة نطاق هذا البرنامج بحيث يطبَّق على مقدمي الخدمات في كافة أرجاء المدينة. وحتى الآن، تلقت حوالي ٦٠٠ امرأة مساعدة في شكل دعم اجتماعي ونفسي، ومشورة بشأن المسائل القانونية، ومسكناً مؤقتاً ودعماً مادياً.

١٦ - ويطرح تقديم الخدمات للناجيات من العنف اللاتي يعشن في حالات النزاع، وما بعد النزاع، وفي الحالات غير المستقرة مجموعة معقدة من التحديات، تتطلب تدخلات خلاَّقة لـ ١٧ في المائة من متلقي المنح العاملين في تلك البيئات. وقد وضعت الهيئة الطبية الدولية في المملكة المتحدة نموذجا للرعاية المتنقلة من أجل توفير العلاج الشامل للناجيات من العنف الجنسي من جمهورية أفريقيا الوسطى اللاتي يعشن الآن في شمال الكاميرون. وفي عام واحد فقط من التنفيذ، زاد بمعدل أربعة أضعاف عدد الناجيات من العنف الجنسي اللاتي يتلقين الرعاية الطبية والمشورة. والاختبار الذي لم يكن متاحاً سابقاً لفيروس نقص المناعة البشرية،

فضلا عن الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لـ ٥٠ في المائة من الناجيات المصابات بالفيروس، أصبح الآن ممارسة معتادة. وقد تلقى برنامج التعويضات الوطنية في سيراليون المنحة الأولى من نوعها من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لكفالة وضع برامج التعويضات وفقا لاحتياجات النساء الناجيات من العنف الجنسي. ومن خلال التعاون الوثيق مع المنظمات النسائية المحلية، سجّل البرنامج ٣ ٦٠٠ ضحية من ضحايا العنف الجنسي، وأعطى الأولوية لـ ٦٠٠ من أشد الضحايا ضعفاً لتلقي التعويضات. وبعد عام واحد فقط من التنفيذ، تشارك ٣٠٠ امرأة في برامج التدريب على المهارات عبر ١٤ مقاطعة من مقاطعات البلاد، لينتقلن نحو سبل عيش مستدامة وحياة خالية من العنف.

تأمين التزامات الميزانية والسياسات المتعلقة بالتنفيذ

١٧ - يدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المشاريع التي تسد ثغرات أساسية في تنفيذ القوانين والسياسات التي تتناول العنف ضد المرأة، بدءا من جمع البيانات الموحدة إلى الدعوة السياسية إلى تطوير قدرات المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة المكلفين بتنفيذ القوانين أو إنفاذها.

١٨ - وهناك ما يقرب من ٦٠ في المائة من متلقي المنح يجمعون ويحللون البيانات التي يمكن استخدامها لبناء قاعدة الأدلة اللازمة لوضع السياسات ورصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات الوطنية بإنهاء العنف ضد المرأة. والمبادرة المشتركة بين الأقاليم لمنظمة ''المرأة في المدن'' الدولية تجمع البيانات لدعم السياسات الرامية إلى القضاء على التحرشات والعنف الجنسي الذي يحدث بشكل يومي في الأماكن الحضرية. وفي أربع مدن في أربع قارات (دلهي؛ ودار السلام؛ وبتروزافودسك، الاتحاد الروسي؛ وروساريو، الأرجنتين) تشرك المبادرة النساء في أنشطة البحوث التشاركية من قبيل الدراسات الاستقصائية في الشوارع، وتدقيق مسائل السلامة في الأحياء، والمناقشات الجماعية من أجل تجميع ما لديهن من معارف بشأن الشواغل الرئيسية للسلامة في مجتمعاتهن المحلية. وفي جميع المدن، أقنعت البيانات صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين بتحسين سلامة الأماكن العامة. ودعت هيئة البلدية في دلهي الشريك المحلي في المدينة لتقديم مدخلات لمشروع إعادة تصميم أحد الطرق، ولتكون هذه هي المرة الأولى التي تدرج فيها شواغل سلامة المرأة في مشروع للتصميم الحضري في الهند. وفي بتروزافودسك، أقنعت البيانات الواردة في الدراسات الاستقصائية بشأن سلامة المرأة قادة الشرطة المحلية لإنتاج أولى مجموعات الأمة من الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس للجرائم المرتكبة ضمن حدود البلدية.

١٩ - ويعمل متلقو منح الصندوق الاستئماني في كافة أنحاء العالم تقريبا لتعزيز القدرات المؤسسية والمهنية للمكلفين بتنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل لإنهاء العنف ضد المرأة. وأجرت منظمة ريفليكسيوني غير الحكومية بنجاح تجربة رائدة لنظام إحالة شامل لعدة قطاعات لتنفيذ قانون العنف المترلي على الصعيد المحلي، الذي أقرته ألبانيا مؤخرا. وفي كل من البلديات الخمس المستهدفة، وفّر البرنامج التدريب لأكثر من ٣٠٠ من المهنيين في القطاع العام وأقام مؤسستين على الصعيد المحلي وهما: مجلس لصنع القرار يتألف من الوكالات الحكومية العاملة في مجال العنف المترلي، وفريق عامل تقني من مقدمي الخدمات لتنفيذ قرار المجلس. والآن وبوجود التزامات الميزانية من أربع مدن وبدعم متجدد من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، تعمل منظمة ريفليكسيوني على مضاعفة نطاق البرنامج ليخدم ١٠ بلديات. وتعمل جهة أخرى من متلقي المنح على تطوير قدرة المنظمات النسائية المحلية في ستة من بلدان جزر المحيط الهادئ (ساموا، توفالو، كيريباسي، تونغا، جزر كوك، جزر سليمان) على الدعوة إلى إصلاح الثغرات في الأطر التشريعية الوطنية للتصدي للعنف ضد المرأة. وفي ناورو، وبعد أن حثت المنظمات النسائية أعضاء البرلمان على إدراج تشريع نموذجي بشأن العنف ضد المرأة في التنقيحات على قانون العقوبات، عُدّل مشروع القانون ليشمل تعريفا موسعا للاغتصاب، وتجريم العنف المترلي.

٢٠ - وتركز جهات أخرى من متلقي منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني على إنفاذ القوانين التي تتصدى للعنف ضد المرأة من خلال تعزيز النظم القضائية وتحسين إمكانية الناجيات من العنف في اللجوء إلى القضاء. وأما منظمة ''سوفيبادي'' (التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة)، وهي منظمة تدافع عن حقوق المرأة مقرها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فتتلقى الدعم من الصندوق لمعالجة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي الناشئ عن النزاع المستمر في البلد منذ أربعة عقود. ومن خلال نظام للمحاكم المتنقلة يجري محاكمات في قضايا العنف الجنسي في المجتمعات الريفية، نجحت ''سوفيبادي'' في تخفيض عدد القضايا المتراكمة، وشجعت مزيدا من الضحايا على تقديم شكاوى. وقد قدمت أكثر من ١٥٠ قضية حتى الآن، أسفرت ٧٠ منها عن إدانات. وتقديرا لإنجازات ''سوفيبادي'' في تحقيق العدالة للضحايا واستعادة ثقة الناس في سيادة القانون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن حكومة فرنسا تدعم المشروع بتمويل ثلاث محاكم متنقلة.

رابعا – بناء شراكات جديدة، والملكية وتوسيع نطاق الالتزام

٢١ – يمس العنف ضد المرأة جميع القطاعات، والفئات السكانية، والأماكن العامة والخاصة، مما يتطلب إشراك العديد من الأطراف المعنية. وهكذا فإن ضمان مشاركة الجهات الفاعلة التقليدية والجديدة يشكل سمة مميزة لاستراتيجية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، تركز على تعبئة شراكات ذات قاعدة عريضة وحشد الدعم من مجموعة متزايدة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات المانحة الخاصة والفردية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الشقيقة ضمن الأمم المتحدة.

٢٢ – لقد أسس صندوق الأمم المتحدة الاستئماني على قاعدة شراكات في الأمم المتحدة يعمل على زيادة إمساك الصندوق بزمام الأمور عبر منظومة الأمم المتحدة. ويتمثل أحد المنابر الرئيسية لتعزيز أوجه التآزر هذه، في لجنة تقييم البرنامج المشتركة بين الوكالات، التي تتألف من وكالات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي. ويسدي هذا الكيان المشورة إلى الصندوق بشأن القرارات الاستراتيجية والمسائل المتصلة بتقديم المنح. وتتيح لجنة تقييم البرنامج المشتركة بين الوكالات على الصعيد دون الإقليمي على وجه الخصوص، إقامة صلات مع جهود الأمم المتحدة الجارية والأولويات الوطنية القائمة. ويكفل هذا الهيكل الذي يتسم باللامركزية القائم على المشاركة الواسعة تحقيق مواءمة دقيقة بين الأموال المخصصة وقدرات واحتياجات بلدان ومناطق متنوعة، الأمر الذي يزيد من أهمية الصندوق بوجه عام بالنسبة للأولويات الوطنية والسياق الوطني.

٢٣ – وفي عام ٢٠١٠، ضم الأعضاء الـ ١٣ في لجنة تقييم البرنامج المشتركة بين الوكالات على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي، وكالات منظومة الأمم المتحدة، وممثلين عن الآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات، ومنظمة رائدة من منظمات المجتمع المدني. أما وكالات منظومة الأمم المتحدة المشاركة على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي في عام ٢٠١٠، فهي: شعبة النهوض بالمرأة؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واجتمعت لجنة تقييم البرنامج أربع مرات ككل على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي لتقديم الخبرة والتوجيه البالغي الأهمية في تشكيل الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٢٤ - وكجزء من ''توحيد الأداء''، أقامت المنح المقدمة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية منذ عام ٢٠٠٨ أوجه تآزر مباشرة مع برامج الأمم المتحدة على الصعيدين القطري ودون الإقليمي. وحتى الآن، دفع الصندوق الاستئماني ١٠,٦ ملايين دولار إلى الأفرقة القطرية في ١١ بلدا. ويتعاون الصندوق أيضا مع مبادرات الأمم المتحدة الأخرى للتصدي للعنف ضد المرأة. ويشجع منتدى الدعوة على الإنترنت بعنوان ''قولوا لا - اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'' التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (http://www.saynotoviolence.org)، على تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني ويعرض إنجازات متلقي منحة وتأثيرهم. وفي عام ٢٠١١، سينضم الصندوق إلى حملة ''اتحدوا'' التي أطلقها الأمين العام بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة للصندوق والذكرى السنوية الخامسة لصدور تقرير الأمين العام المعنون ''دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة'' (A/61/122/Add.1 و corr.1) الذي فتح آفاقا جديدة.

٢٥ - وقد أقام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني شراكات مع مؤسسات بحث وخبرة متميزة بما في ذلك المركز الدولي لبحوث المرأة، و PATH، ومشروع MEASURE الذي وضعته وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ويعمل الصندوق على التوسط لإقامة شراكات جديدة مع فاعلي الأعمال الخيرية، والمتحدثين باسم مؤسسات مرموقة المستوى، وغيرهم من الأفراد القادرين على إبراز صورة الصندوق والقيام في الوقت ذاته بتوسيع نطاق المشاركة مع القطاع الخاص.

خامسا - توليد المعارف وتنمية القدرات

٢٦ - على الرغم من زيادة عدد التدخلات الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات واتساع نطاقها في العقد الماضي، هناك ندرة في عمليات التقييم الدقيقة لآثار تلك التدخلات على حياة المرأة. وبالتالي، فإنه لا يزال من الصعب تحديد ''الإجراءات الناجعة'' لمنع حدوث هذا العنف وإنصاف ضحاياه. في عام ٢٠١٠، نفذ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني توصيات التقييم الخارجي لعام ٢٠٠٩، الذي جرى في إطارها حثّ الصندوق على تطوير قدرات متلقي المنح على إجراء رصد وتقييم فعالين، وعلى تحسين عمليات الصندوق في التقاط المعارف ونشرها.

٢٧ - وعزز الصندوق الاستئماني العمليات التي يضطلع بها في مجال الرصد والتقييم من خلال تقديم تعليقات تقنية لمتلقي المنح بدءاً من مرحلة وضع المقترحات وصولاً إلى المساعدة في وضع وتنفيذ خطط الرصد والتقييم التي يتبعها متلقو المنح. وكما في السنوات السابقة، تضمّنت الدعوة لتقديم المقترحات في عام ٢٠١٠ من أجل الدورة الخامسة عشرة

لتقديم المنح توصيات لمقدمي الطلبات بتخصيص نسبة ١٠ في المائة من المنح المطلوبة للتقييم، وتخصيص نسبة إضافية تتراوح بين ٢ و ٥ في المائة للرصد. وطوّرت أمانة الصندوق الاستئماني قدرتها على رصد برامج متلقي المنح من خلال القيام، في عام ٢٠١٠، بزيارة ضعف عدد متلقي المنح مقارنة بالعام السابق، حيث أجرت الأمانة ٧ زيارات رصد إلى ١٨ متلقيا للمنح في ١٤ بلدا، بالإضافة إلى الرصد المنتظم من خلال جهات التنسيق التابعة للصندوق في المكاتب دون الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٢٨ - ويشكل سد الثغرات في قدرات متلقي المنح على تصميم وتنفيذ برامج ومعارف حول ''الإجراءات الناجعة'' لإنهاء العنف ضد المرأة أمراً محورياً في ولاية الصندوق الاستئماني، كما هو موضح في إطار وإدارة الرصد والتقييم والمعارف للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وفي عام ٢٠١٠، قام الصندوق بإضفاء الطابع المؤسسي على تنظيم برامج تدريب على تنمية القدرات لجميع متلقي المنح الجدد والحاصلين مؤخراً على تمويل، وذلك في مجال تصميم البرامج القائمة على الأدلة ورصدها وتقييمها. وعقد الصندوق أربع حلقات عمل إقليمية لبناء المهارات بثلاث لغات، استفاد منها ما مجموعه ٤٣ منظمة[٤]. وصُمِّمت حلقات العمل على غرار حلقتي عمل تجريبيتين ناجحتين عُقدتا في عام ٢٠٠٩ في إطار من الشراكة مع المركز الدولي لبحوث المرأة. واستجاب متلقو المنح بحماس لبرامج التدريب التي نفذها الصندوق في مجال تنمية القدرات وبدأوا بإدماج أدوات البحوث والرصد والتقييم القائمة على الأدلة ضمن برامجهم القائمة. وباشر ثلاثة على الأقل من متلقي المنح بتنفيذ أنشطة التعلم المتبادل للنظر في إمكانيات تكييف الاستراتيجيات والممارسات مع سياقات أخرى.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٠، ساهم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني باستثمارات كبيرة في إنشاء نظام عالمي لإدارة الرصد والتقييم والمعارف. وفي حين يستثمر الصندوق في إنشاء قاعدة بيانات متطورة لاستخلاص النتائج، بدأت الأمانة العامة برسم معالم نتائج المبادرات، مع التركيز على بعض مؤشرات النجاح مثل التدابير المتخذة لكفالة استمرار المشاريع وتكرارها. وقد أطلق الصندوق، مبتدئاً بدعوته الخامسة عشرة لتقديم المقترحات الصادرة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عملية لتقديم الطلبات عبر شبكة الإنترنت من شأنها أن تتيح للأمانة تقديم مساعدة أفضل لمقدمي الطلبات وتحسين أوجه الكفاءة فيما يتعلق بإدارة بيانات مقدم الطلب وجمعها. وستجري عملية التقييم أيضاً عبر شبكة الإنترنت، مما يسهم في دقة عملية التقييم والاختيار وشفافيتها. وهذه الأدوات ضرورية لإنشاء نظام متكامل

(٤) عُقدت حلقتا عمل إقليميتان في حزيران/يونيه ٢٠١٠، إحداهما في داكار لمتلقي المنح الناطقين بالفرنسية والأخرى في ماناغوا لمتلقي المنح الناطقين بالإسبانية. أما حلقات العمل التي عُقدت بالإنكليزية، فنُظمت في نيروبي وبراتيسلافا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، على التوالي.

من شأنه تسهيل تقديم التقارير على أساس النتائج ومساعدة الصندوق على متابعة الاتجاهات وتحليلها عبر محفظة المنح بمجملها. وقد أنجز الصندوق الاستئماني، بالتعاون مع المكاتب دون الإقليمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عدة دراسات حالات إفرادية للدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي ولّدها متلقو المنح. وأخيرا، تم جمع تقارير التقييم وكتيبات التدريب وأدوات التوعية والاتصالات الخاصة بمتلقي المنح لتغذية المركز الإلكتروني العالمي للمعارف التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (http://www.endvawnow.org).

سادساً – دورة تقديم المنح لعام ٢٠١٠

٣٠ – تُقدَّم منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني سنويا من خلال عملية مفتوحة وتنافسية وشفافة تكفل مستوى رفيعا من البرامج ودقة في اختيار متلقي المنح. أما الدعوة إلى تقديم المقترحات، فتتطلب عرض مبادرات شاملة تركز على الوصول إلى جماعات مستبعدة أو محرومة بصفة خاصة من خلال نهج مصممة لتلبي احتياجات متنوعة. وتُمنح الأولوية للطلبات التي تركز على نهج متعددة القطاعات وعلى التعاون بين مختلف الأطراف المعنية؛ وتقدم البراهين على ما يصلح لاستخدام الموارد على النحو الأمثل؛ وتستثمر في التوثيق المنهجي والشامل وفي التقييم الذي يهدف إلى توليد المعارف وتبادلها. ويوجه الصندوق الاستئماني، من خلال عملية تقديم المنح، الخبرات والموارد العالمية إلى الصعيد المحلي حيث تمس الحاجة إليها. ويركز الصندوق أيضا على إمكانية الارتقاء بالمبادرات الناجحة، مع التأكيد على تطوير القدرات الوطنية لتعزيز استدامتها.

٣١ – وفي عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية الشديدة، دعم الصندوق الاستئماني تنفيذ قوانين وسياسات وبرامج وطنية لإنهاء العنف ضد المرأة، باستخدام مستوى التمويل نفسه لعام ٢٠٠٩. ومنح الصندوق أكثر من ١٠ ملايين دولار لـ ١٣ مبادرة في ١٨ بلداً وإقليماً للبرامج التي يُتوقع أن تصل إلى ٠٠٠ ٢٨٠ مستفيد. وتكمل المنح المقدمة في عام ٢٠١٠ دورة الصندوق الرابعة عشرة لتقديم المنح، التي جرى خلالها منح ما مجموعه ٢٠,٥ مليون دولار لـ ٢٦ مبادرة في ٣٣ بلداً وإقليماً[٥].

(٥) قُدّمت منح الصندوق الاستئماني في الدورة الرابعة عشرة لتقديم المنح على دفعتين. فقد قُدمت الدفعة الأولى من المنح في عام ٢٠٠٩ استناداً إلى التبرعات الواردة بنهاية الربع الثالث من تلك السنة، والتي بلغ مجموعها ١٠,٥ ملايين دولار. وأتاحت تبرعات إضافية بلغ قدرها ١٠ ملايين دولار وردت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ للصندوق تقديم دفعة ثانية من المنح في الربع الأول من عام ٢٠١٠ كجزء من الدورة الرابعة عشرة.

٣٢ - ومنذ عام ٢٠٠٨، ومع اتساع قاعدة موارد الصندوق الاستئماني، سمح الانتقال إلى تقديم منح أكبر حجماً وأطول أمداً بتدخلات أوسع نطاقاً من شأنها أن تحقق مستويات أعلى من النتائج وتحسن من استدامة الجهود. وفي عام ٢٠١٠، قدم الصندوق مجدداً منحاً وصلت إلى مليون دولار، ونالت غالبية متلقي المنح منحاً مدتها ثلاث سنوات. وفي عام ٢٠١٠، تلقت منطقة آسيا والمحيط الهادئ النسبة الأكبر من الأموال (٣٥ في المائة)، تليها أفريقيا (٢٨ في المائة)؛ ووسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (١٣ في المائة)؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٠ في المائة)؛ والدول العربية (١٠ في المائة)؛ والمنح العابرة لمناطق إقليمية (٤ في المائة). وحصلت بيلاروس وجزر مارشال وسري لانكا على منح للمرة الأولى. وتشمل غالبية المتلقين الجدد للمنح المنظمات النسائية (٣١ في المائة)؛ تليها أفرقة الأمم المتحدة القطرية (٢٣ في المائة)؛ ومنظمات التنمية ومنظمات الشباب (١٥ في المائة لكل منهما)، والمنظمات الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان (٨ في المائة لكل منهما).

٣٣ - وتركز المنح المقدمة في عام ٢٠١٠ على المبادرات التي تعمل مع الشباب، ومن بينها اثنتان ستعملان على تناول احتياجات الفتيات في المناطق الريفية. وفي الصين، سوف يضع مركز التنمية الثقافية للمرأة الريفية في بيجين آليات لحماية الفتيات الريفيات اللاتي تركهنّ آباؤهن العاملون في المدن، في حين أن رابطة Asociación de Comunicadores Sociales Calandria في بيرو سوف تعمل على تمكين الشباب المراهقين في المناطق الريفية ليصبحوا قادة في حركة إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ويتواصل تركيز الصندوق الاستئماني على إشراك الرجال والأولاد من خلال تقديم منحة إلى مؤسسة تعليم الأم والطفل في تركيا، التي ستقدم نموذجاً عن برنامج مبتكر للغاية يشرك الآباء في منع العنف القائم على أساس نوع الجنس داخل الأسرة، ومن خلال تقديم الدعم لرابطة الشابات المسيحيات في زامبيا في مجال إنشاء ٢٠٠ شبكة للرجال معنية بمكافحة العنف.

٣٤ - وسيعمل متلقون آخرون للمنح مع السكان المهمشين بشكل خاص. وسينشئ اتحاد النساء الأردنيات الشبكة الإقليمية الأولى في الأردن ومصر والمغرب للتصدي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية حقوق العاملات المهاجرات، وسوف يقوم الصندوق الاستئماني الدولي لمساعدة الناجيات من الحروق بالأحماض بتجربة استراتيجيات رائدة لوضع حد لحرق النساء بالأحماض في أوغندا وكمبوديا ونيبال. أما منظمة ''باثفايندر'' في موزامبيق، فستقدم خدمات متصلة بالصحة الجنسية والإنجابية كوسيلة للوصول إلى الناجيات من العنف كالمراهقات والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي الفلبين ونيبال والهند، ستقدم ''مؤسسة حلف الشعوب الأصلية في آسيا '' الدعم لزعماء السكان الأصليين المحليين من أجل الانخراط في جهود الدعوة وتعبئة المجتمع من أجل إصلاح القوانين العرفية التي تتسامح مع مرتكبي العنف ضد المرأة.

٣٥ - وسيركز متلقون آخرون للمنح على سد الثغرات في التشريعات وتعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ السياسات وإنفاذ القوانين التي تتناول العنف ضد النساء والفتيات. وستعمل رابطة النساء المتحدات في جزر مارشال، في إطار من الشراكة مع وكالات حكومية، على زيادة الوعي العام وتعزيز التشريعات والبرتوكولات الوطنية المتعلقة بمكافحة العنف الأسري. أما في بوروندي، فستضطلع وزارة حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية بمبادرة شاملة متعددة القطاعات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس. وستدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إندونيسيا وبيلاروس وسري لانكا تدخلات متعددة القطاعات لإنفاذ قوانين وطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. ويمكن الاطلاع على موجز يتضمن جميع متلقي المنح الجدد على موقع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني (http://www.unifem.org/gender_issues/violence_against_women/trust_fund_grantees.php).

سابعاً - تعبئة الموارد

٣٦ - تعتمد قدرة صندوق الأمم الاستئماني على الأخذ برؤية استراتيجية لدعم تنفيذ الالتزامات المقطوعة على المستوى القطري لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات على ما يتمتع به من قدرة على حشد الموارد الكافية. ونتيجة للنداءات التي وجهتها الجمعية العامة في قراراتها ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ و ١٥٥/٦٣ و ١٣٧/٦٤ لتوفير المزيد من الموارد لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني، فقد تعززت قدرة الصندوق في هذا الصدد. وتركز الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق على بذل جهود التوعية عبر القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الموارد وإنشاء الشراكات من أجل تحقيق استدامة الصندوق على المدى الطويل.

٣٧ - وبالنسبة للمنح المقدمة في عام ٢٠١٠ استكمالاً للدورة الرابعة عشرة لتقديم المنح، استفاد الصندوق الاستئماني من الدعم الذي قدمته أنتيغوا وبربودا والدانمرك وسويسرا والنرويج وهولندا. أما فيما يتعلق بالتبرعات الواردة في عام ٢٠١٠ للدورة الخامسة عشرة لتقديم المنح، فإن حكومة إسبانيا لا تزال الداعم الرئيسي للصندوق[٦]، تليها هولندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وفنلندا وألمانيا والنمسا وأيسلندا وليختنشتاين. كما دعمت حكومتا فنلندا وجمهورية كوريا إنشاء وظيفتين لموظفين فنيين مبتدئين سوف يعملان في أمانة الصندوق الاستئماني.

(٦) كانت حكومة إسبانيا أيضا المساهم الأعلى في الدورة الرابعة عشرة لتقديم المنح، غير أن الأموال التي قدمتها وُزعت في عام ٢٠٠٩ على المجموعة الأولى من متلقي المنح.

٣٨ - ويضطلع القطاع الخاص بدور هام في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ففي عام ٢٠١٠، كانت شركة منتجات إيفون وشركة جونسون آند جونسون من شركات القطاع الخاص الرائدة التي تقيم شراكة مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. ودعمت شركة جونسون آند جونسون منذ عام ٢٠٠٥ فتح نافذة خاصة للصندوق تتعلق بالصلات القائمة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. كما قدمت منظمة زونتا الدولية التي لا تستهدف الربح تبرعات سخية إلى الصندوق للسنة الخامسة على التوالي. وتلقى الصندوق الدعم أيضاً من اللجان الوطنية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان(٧).

٣٩ - وفي عام ٢٠١٠، وضع الصندوق الاستئماني استراتيجية لجمع التبرعات لمواجهة التحدي الذي اعتبره الأمين العام جزءاً من حملة ''اتحدوا'' الرامية إلى جمع ١٠٠ مليون دولار لتوزيعها في إطار المنح المقدمة في عام ٢٠١٥ وبدأ بتنفيذ هذه الاستراتيجية. ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، ركز الصندوق على إدماج الأنشطة التي يضطلع بها في مجال الاتصالات والتوعية. كما استضاف الصندوق، بالتعاون مع حملة ''اتحدوا''، مناسبة رفيعة المستوى لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وفي مناسبة عامة نُظمت بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، أعلن الأمين العام عن الدعوة الخامسة عشرة لتقديم المقترحات وأطلق حملة بالتنقل للحث على العطاء لإبراز صورة الصندوق وتشجيع الهبات الفردية.

ثامنا - سبيل المضيّ قدما

٤٠ - إن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، وقد دخل عامه الخامس عشر، سيظل يدعم البرامج العالية الجودة والمستندة إلى الأدلة والمحقّقة للنتائج المستهدفة مع إحداث أكبر تأثير ممكن. وعملا بالتوجيه الاستراتيجي الذي تضمنته ''رؤيا ٢٠١٥''، وتأسيسا على التوصيات التي تمخّض عنها التقييم الخارجي الذي أجري في عام ٢٠٠٩، سيزيد الصندوق من حجم عملياته الهادفة إلى جمع ونشر المعارف المتصلة بمسألة أيّ الإجراءات هو المُجدي على صعيد إنهاء العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠١٠، أرسى الصندوق أساسا قويا لإنشاء نظام لإدارة المعارف، كما هو موضّح في الفرع الخامس أعلاه. وتشمل الخطوات التي ستُتّخذ في المرحلة التالية إتمام وضع نظام رصد عالمي متقدّم لقياس وتتبّع النتائج التي يحققها متلقو المنح بكفاءة أعلى ولجعل الاطّلاع على هذه النتائج أيسر على الجمهور العالمي.

(٧) قُدّمت التبرعات في إطار الدورة الخامسة عشرة لتقديم المنح.

وسيقوم الصندوق في عام ٢٠١١، في مسعى لتسهيل التعلّم المتبادل، بإنشاء منابر عالمية متعدّدة للربط بين متلقي المنح الذين يستخدمون استراتيجيات أو تدخلات متماثلة.

٤١ - وإن الجمعية العامة، بإنشائها هيئةَ الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٠، قد أوجدت إطارا مؤسّسيا محمودا لتعزيز التعاون واستخلاص الخبرات العالمية فيما يتصل بنهج إنهاء العنف ضد المرأة. ولئن كان صندوق الأمم المتحدة الاستئماني يواجه تحدّيا مستمرا متمثلا في تلبية الطلب العالمي الهائل على البرامج الهادفة إلى إنهاء العنف ضد المرأة، فإنه سيسعى إلى إيجاد فرص للاستفادة من الموارد المتاحة بينما هو يكثّف من جهوده على صعيد حشد الموارد لإشراك شركاء استراتيجيين جدد ومتنوّعين.

برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الذي هو جزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الهادفة إلى إنهاء العنف ضد المرأة

٤٢ - يدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الذي هو جزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في الوقت الحالي برامج تهدف إلى التصدّي للعنف القائم على نوع الجنس في نحو ٩٠ بلدا حول العالم. وقد استمرّ اتّساع نطاق الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في غضون عام ٢٠١٠ في مجالات الدعوة وإقامة البرامج والشراكات والتوعية والتعاون بين الوكالات مسترشدا باستراتيجيته المعنونة ''حياة بلا عنف: إطلاق العنان للطاقات المتولّدة عن تمكين المرأة ومساواتها بالرجل''، وذلك على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، ويرد أدناه بيان بعض أبرز هذه الأنشطة.

تعزيز السياسات والقوانين وتطبيقها

٤٣ - لقد شملت الخدمات الاستشارية السياساتية والتقنية المستمرّة المقدّمة من الصندوق الإنمائي للمرأة إلى الحكومات الوطنية والدعاة وغيرهم من الأطراف المعنيّة تقديمَ الدعم إلى الأجهزة المعنية بشؤون المرأة في ثمانية من بلدان منطقة البحر الكاريبي لكي تضع خطط عمل وطنية لإنهاء العنف ضد المرأة مستندة إلى الأدلة؛ إلى جانب ما يقوم به الصندوق في سيشيل مع وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة مع وزارة شؤون المرأة فيما يتصل بوضع استراتيجية وطنية - هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية.

٤٤ - ومن خلال عمله المستمر مع البرلمانيين وأجهزة شؤون المرأة والحركة النسائية، يواصل الصندوق الإنمائي للمرأة دعم الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات تشريعية لإنهاء الإفلات من العقاب وتحسين فرص لجوء المرأة إلى العدالة. وعلى الصعيد العالمي، شمل هذا توسيع نطاق التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي على الصعد الإقليمية من أجل تعزيز الفرص

المتاحة للمشرّعين للتعلّم وتبادل الخبرات بشأن الممارسات الجيدة لتعزيز الإنفاذ والرصد وإعداد الميزانيات على نحو مراع للمنظور الجنساني، إلى جانب إتمام إعداد مذكرة تفاهم مشتركة بين المؤسسات. وعلى الصعد القطرية، قدم الصندوق الدعم للإصلاحات القانونية، حيث جرى تمرير قانون العنف المترلي في تيمور - ليشتي، وأُدخلت تعديلات على القوانين الألبانية المتعلقة بالعنف العائلي بهدف إجراء تحسينات على صُعُد تدابير السرّية والملاجئ المستدامة ونظم الاستجابة المجتمعية المنسّقة من جانب الحكومات المحلية.

تحسين فرص تلقّي الناجيات للخدمات، وتنمية قدرات المؤسسات الرئيسية العاملة في المجال السياساتي ومجال تقديم الخدمات

٤٥ - لقد تمحور عمل الصندوق الإنمائي للمرأة بشكل رئيسي على موضوع فرص لجوء الناجيات إلى القضاء. ومن أبرز هذه الأنشطة الدعم المستمر الذي يقدّم في الأرجنتين من الصندوق، ومعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، إلى مكتب العنف العائلي المنشأ حديثا في المحكمة العليا -- وهو الأول من نوعه على الصعيد الوطني. ويساعد المكتب الناجيات من العنف بتقديم الخدمات إليهن، بما في ذلك إحالتهن إلى المحاكم المدنية أو الجنائية وإلى الجهات المقدّمة للخدمات الصحية والاجتماعية. وتتولّى المحكمة مسؤولية متابعة الحالات وتقييمها وتوفير البيانات لأغراض تحليل أنماط الإفلات من العقاب وطريقة تعامل القضاء مع قضايا العنف الجنساني. وفي تايلند، يجري تدريب الموظفين القضائيين بهدف تعزيز إنفاذ قانون العنف المترلي؛ كما جرى إعادة ترتيب قاعات المحاكم باستخدام الفواصل الحاجبة والكاميرات فباتت الناجيات محميّات من مواجهة المعتدين عليهن مباشرة. وقد تمخّض الدعم المقدّم إلى نظام نيجيريا القانوني عن صدور كتيب بعنوان ''سبل لجوء ضحايا الاتّجار بالأشخاص إلى القضاء'' هو بمثابة دليل لمعالجة القضايا عبر مختلف مراحل النظام القانوني، بدءا من تحديد هوية الأشخاص المحتمل كونهم من المتّجر بهم ووصولا إلى إقفال القضية.

٤٦ - وساهم الصندوق الإنمائي للمرأة أيضا في تحسين السياسات وتقديم الخدمات للناجيات من العنف في عدّة بلدان، ومن ذلك ما ساهم به من خلال عمله مع الأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في بيرو وغانا وليبريا؛ كما ساهم في زيادة فرص الحصول على المساعدة القانونية في إثيوبيا وفيجي والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وفي تعزيز استجابة الشرطة في نيجيريا. كما أقام الصندوق شراكات مع الفئات المستبعدة من النساء لإخضاع مقرّري السياسات للمساءلة بخصوص مسؤوليتهم عن القضاء على العنف، ومن هذه الفئات نساء الشعوب الأصلية، وشبكات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، والعاملات الشابات

والمهاجرات من أفريقيا وآسيا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتنطوي مبادرة ''أوقفوا العنف ضد المرأة'' في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إعطاء أدوار للأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والزعماء الدينيين ورابطة المحاميات ومنابر النساء الريفيات، وعلى المساهمة في تنفيذ العنصر الخاص بأفريقيا في حملة ''اتحدوا لإنهاء العنف ضدّ المرأة'' التي أطلقها الأمين العام.

٤٧ - وممّا جرى أيضا في إطار التماشي مع حملة ''اتحدوا'' تقديم الصندوق الإنمائي للمرأة المساعدتين التقنية والمالية إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى حول دور أجهزة الأمن في إنهاء العنف ضد المرأة والطفلة الذي عُقد في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ واستضافته الشرطة الوطنية الرواندية ومكتب الشؤون الجنسانية التابع لقوات الدفاع الرواندية في شراكة مع مبادرة ''أمم متحدة واحدة''. وقد حضر المؤتمر لفيف من رؤساء الشرطة وكبار ضباط الشرطة والضباط العسكريين المختصّين بالشؤون الجنسانية وشؤون خفارة المجتمعات المحلية، إلى جانب أعضاء في منظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية المعنية بهذا الموضوع من بلدان مختلفة من داخل أفريقيا وخارجها. وقد أكّد إعلان كيغالي المتعلّق بإنهاء العنف ضد المرأة والطفلة، الذي اعتُمد خلال هذه المناسبة، من جديد الالتزامات المقطوعة للتحرّك وبذل الجهود لمواصلة البناء على أفضل الممارسات لتوسيع نطاق وصول الناجيات إلى العدالة وتلقّيهن للخدمات في القارة الأفريقية.

٤٨ - أمّا من حيث تقديم الدعم لتنمية القدرات على الصعيد العالمي، فقد أطلق الصندوق الإنمائي للمرأة، خلال انعقاد لجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٠، موردا فريدا على الإنترنت يستطيع بواسطته مقدّمو الخدمات ومعدّو البرامج ومقرّرو السياسات والدعاة أن يصلوا في الحال إلى آخر ما تمّ التوصّل إليه بخصوص ''أكثر الإجراءات فعالية'' في التصدّي للعنف القائم على نوع الجنس: ألا وهو ''مركز المعارف الإلكتروني لإنهاء العنف ضد المرأة والطفلة (انظر http://www.endvawnow.org). وهذا الموقع الذي تم إعداده بالتعاون مع طليعة الخبراء والمنظمات حول العالم يوفر إرشادا ذا جودة عالية بعدة لغات عن ''الكيفية'' التي يتم بها تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها، إلى جانب أكثر من ٧٠٠ من الأدوات الموصى بها بأكثر من ٥٠ لغة، مع قاعدة بيانات مجهّزة بإمكانية البحث الكاملة. وهو يستمدّ مادّته من الممارسات الجيّدة والدروس المستفادة والتقييمات المتولّدة عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد تمّ إلى الآن توفير نماذج شاملة لإعداد البرامج (بأحجام تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ صفحة في المتوسط) تغطي أساسيات إعداد البرامج، ومواضيع الرصد والتقييم، والمدن الآمنة، والعمل مع الرجال

والأولاد وصياغة التشريعات -- ومن المقرّر إصدار نماذج أكثر تقدما في عام ٢٠١١ تغطي مواضيع منها الوقاية وقطاعي الصحة والتعليم وإطلاق الحملات.

توسيع نظم جمع البيانات وتحليلها وتتبّعها

٤٩ - يمثل جمع البيانات وتحليلها مجالا آخر للجهود التي يدعمها الصندوق الإنمائي للمرأة، وذلك لأغراض منها توفير المعلومات اللازمة لوضع السياسات العامة الفعّالة (كما جرى في جمهورية مولدوفا وغينيا - بيساو على سبيل المثال)، ودعم الجهود التي تبذلها الشبكات النسائية في تتبع التقدم المحرز (كما جرى في إكوادور مثلا). وفي شأن متّصل بإطلاق برنامج المدن العالمية الآمنة الخالية من العنف ضد المرأة (انظر الفقرة ٥٦ أدناه)، أُطلقت مبادرة بحثية مشتركة في الهند من قبل وزارة نماء المرأة والطفل، وحكومة دلهي، ومنظمة جاغوري (Jagori)، ومكتب الصندوق الإنمائي للمرأة لجنوب آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، لتوجيه الانتباه على صعيدي السياسات وعموم الجماهير إلى مستويات التحرش الجنسي والعنف الذي تواجهه المرأة في الأماكن العامة في مدينة نيودلهي. وجرى التكليف بإجراء دراسة أخرى عن ممارسات جمع البيانات في مجموعة مختارة من الوكالات في جنوب شرق أوروبا، مع التركيز على العنف المترلي، وذلك بهدف وضع مجموعة من المؤشرات لتتبّع مستويات انتشار العنف ضد المرأة ورصد التعامل المؤسسي مع الجرائم العنيفة المرتكبة ضد المرأة.

التصدّي لاستعمال العنف الجنسي كأداة من أدوات الحرب

٥٠ - وفي عام ٢٠١٠، بدأ الصندوق الإنمائي للمرأة المرحلة الثانية من برنامج متعدد الأقطار معني ببناء السلام على قادة المجتمع المحلي ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والتي تتألف من أنشطة تتم على الصعيد العالمي وكذلك في أوغندا وتيمور - ليشتي وليبريا وهايتي. وشملت هذه، على سبيل المثال، بناء القدرة الفنية للشرطة في البلدان الأربعة تلك - مثلا: التدريب، إعادة النظر في المناهج الدراسية، تقديم المدخلات المادية مثل السيارات ومعدات الاتصالات وذلك للاستجابة بشكل أكفأ لحالات العنف ضد المرأة. والتوسط للتفاعل المنتظم مع المنظمات النسائية وأنشطة بناء الثقة معها، ومواصلة تقديم الدعم للجان سلامة المجتمعات المحلية في هايتي، وتطوير نظام لرصد الحالات وتتبعها في تيمور - ليشتي، وأنشطة تدريب القضاة على فقه القانون الوطني في ليبريا، بالإضافة إلى التوسع المقرر في ''نموذج كوخ السلام'' كمثال جيد على استراتيجية للحماية المحلية بقيادة النساء.

٥١ - تحت مظلة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، التي ترأسها في الوقت الحالي الممثلة الخاصّة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، المعيّنة حديثا، اتخذ الصندوق الإنمائي للمرأة زمام المبادرة في العديد من الأنشطة: ومنها بشكل رئيسي (أ) أنشطة الدعوة، من خلال حملة ''Get Crossed'' لحشد ٢٠٠ ٠٠٠ مناصر، والتماس يدعو إلى ''قل لا للعنف الجنسي في حالات النزاع''، و ٢٦ يوما مفتوحا بخصوص موضوع المرأة والسلام والأمن، جرى تنظيمها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وتُوّجت بيوم مفتوح عالمي أتيحت فيه فرصة للناشطات لعرض ما لديهن من مطالب وأولويات وتوصيات على قيادات الأمم المتحدة الموجودة في بلدانهن، (ب) وإصدار المنشور المعنون ''التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: جرد تحليلي لممارسات حفظ السلام'' الذي جُمّعت فيه أمثلة لاستراتيجيات المنع والحماية، وترجمتها إلى مواد تدريبية قائمة على السيناريوهات لأغراض تدريب أفراد قوات حفظ السلام العسكريين في مرحلة ما قبل النشر وأثناء البعثات، (ج) واستمرار الصندوق الإنمائي للمرأة في التعاون مع إدارة الشؤون السياسية في أنشطة الوساطة وإصدار استراتيجية مشتركة مدّتها ثلاث سنوات تشمل، في جملة أمور، إعداد واستخدام توجيهات عملية للوسطاء بشأن كيفية التعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في إطار عمليات السلام.

٥٢ - وقُدم تقريران رئيسيان بشأن المرأة والسلام والأمن إلى مجلس الأمن بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لصدور قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (S/2010/173 و S/2010/498) بما له من انعكاسات على العنف ضد المرأة بوجه عام. ودعم الصندوق الإنمائي للمرأة العمل التقني الهادف إلى إعداد قائمة شاملة بالمؤشرات المستخدمة في تتبع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسوف تستخدم بعض المؤشرات في تعزيز المعلومات المتوافرة عن انتشار العنف الجنسي في حالات النزاع وأنماطه، وفي متابعة الشرطة والقضاء لحالات ارتكاب الاستغلال والاعتداء الجنسيين على أيدي حفظة السلام أو مقدّمي المساعدة الإنسانية، إلى جانب حالات ممارسة العنف ضد المرأة بوجه عام، وسيكون من بينها مؤشر خاص بالأمن الشخصي للمرأة والطفلة سيأخذ في الحسبان عامل الانطباع وغيره من المتغيّرات البديلة. وثمّة تقرير منفصل عن مشاركة المرأة في بناء السلام يتضمن خطة عمل تحدّد مبادرات ملموسة في سبعة من مجالات بناء السلام الرئيسية التي لها تأثير، ولوْ بشكل غير مباشر على الأقل، على منع ارتكاب العنف ضد المرأة في بيئات النزاع وما بعد النزاع والحماية منه، بما فيها مجالات الوساطة، والتخطيط والتمويل في مرحلة ما بعد النزاع، ونشر القدرات المدنية الدولية، والحوكمة، والانتعاش الاقتصادي، وسيادة القانون، ومن ذلك على سبيل المثال توصيات

بشأن المساعدة القانونية الفورية المقدّمة للنساء والمعايير الدنيا لمراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات العدالة الانتقالية.

إقامة الشراكات وتوسيع نطاق الاتصال والاتصالات والتشارك مع وسائط الإعلام

٥٣ - ما زالت جهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال الاتّصال بوسائط الإعلام وإذكاء الوعي والتعبئة الاجتماعية تشهد، باعتبارها أداة رئيسية في استدامة وتعبئة الالتزامات وفي ''عدم التسامح''، توسّعا وتكثّفا على جميع المستويات، بما في ذلك ضمن إطار حملة الأمين العام المعنونة: ''اتحدوا لإنهاء العنف ضدّ المرأة''.

٥٤ - وبالتعاون الوثيق مع مختلف الوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة، قام الصندوق الإنمائي للمرأة، في جملة إسهاماته الكبرى بهذا الشأن، بدور المنسّق للعناصر الإقليمية من حملة الأمين العام ''اتحدوا''. وفي عام ٢٠١٠، أُطلِقت الحملات في كلّ من أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي؛ في حين استمرت حملة أمريكا اللاتينية في إحراز تقدّم منذ إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وسجّلت مبادرة الصندوق المعنونة ''قولوا لا - اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''، التي ظهرت كواحدة من الأدوات القيّمة لتحقيق المشاركة وإذكاء الوعي على المستوى العالمي، اتّخاذ أكثر من مليون إجراء على مدى السنة الماضية. وكان من بين العديد من المبادرات الابتكارية والفريدة من نوعها، على المستويين الوطني والإقليمي، أحدُ معارض الصور الفوتوغرافية التي نظّمها، ضمن إطار موضوع ''حقّق السلام وامنع العنف ضدّ النساء والفتيات'' وخلال انعقاد مؤتمر قمّة الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أوغندا في تموز/يوليه ٢٠١٠، الاتحادُ الأفريقي بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة إيزيس النسائية للتبادل الثقافي الدولي.

٥٥ - وكمثال آخر على الاتصال بالجمهور ووسائط الإعلام، اغتنم الصندوق مناسبة تنظيم كأس العالم لكرة القدم في جنوب أفريقيا ليلتحق بحملة الضوء الأحمر لعام ٢٠١٠ التي هي عبارة عن مجهود إقليمي للمجتمع المدني من أجل التّصدي للاتّجار بالنساء والفتيات قبل هذه الألعاب وأثناءها؛ وليُنظِّم أيضا دورة في كرة القدم في جوهانسبورغ في نيسان/أبريل ويبلغ رسالةً مضمونها: ''لا للاتجار بالنساء ونعم لحقوق المرأة''. وقد شكّل ذلك جزءا من جهود التعاون التي بذلها الصندوق باعتباره عضوا في فرقة عمل الأمم المتحدة التي تعمل من أجل دعم حكومة جنوب أفريقيا في جهودها الرامية إلى منع الاتجار بالبشر.

٥٦ - وتمشيا أيضا مع التركيز على إذكاء الوعي والمضي في تطبيق استراتيجيات منع العنف، أتاحت عملية إطلاق الصندوق الإنمائي للمرأة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لبرنامجه المبتكر وعنوانه ''البرنامج العالمي للمدن الخالية من العنف ضد المرأة والفتاة'' فرصًا إضافية لتحقيق تغطية إعلامية ولإجراء حوار حول ظاهرة مهمَلة ولكنّها عالمية هي ظاهرة التحرّش الجنسي والعنف الجنسي في الأماكن العامة. وبالتعاون مع جملة من الشركاء من بينهم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة (ومنها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف) والشبكات النسائية الرائدة، يجري العمل على تطوير هذا البرنامج الذي يركز على أفقر المناطق والأحياء في خمس مدن من أقاليم شتى من العالم - هي كويتو والقاهرة ونيودلهي وبورت موريزبي وكيغالي. وهذه أوّل مبادرة عابرة لمناطق إقليمية ومكرَّسة لتطوير نموذج ثبتت جدارته في جعل المدن أكثر أمنًا للنّساء والفتيات وذلك عن طريق الحدّ من التّحرش الجنسي والعنف الجنسي في الأماكن العامة، وتحسين نوعية الحياة لجميع سُكّان المدن. وسيُعرض هذا النموذج على السلطات المحلية وأصحاب المصلحة في مدن عبر العالم لكي تكيّفه مع احتياجاتها.

٥٧ - وجَذْبُ الشركاء غير التقليديين المؤثّرين، بمن فيهم القطاع الخاص، لإشراكهم في النّضال من أجل إنهاء العنف القائم على نوع الجنس والنهوض بتمكين المرأة هو أمر جوهري. وعمد الصندوق، في هذا الصدد وبالاشتراك مع اتّفاق الأمم المتحدة العالمي، إلى وضع مبادئ تمكين المرأة من أجل تقديم التوجيه العملي لدوائر الأعمال فيما يتعلق بكيفية تمكين المرأة في أماكن العمل والسوق والمجتمع. وقد صُمِّمت هذه المبادئ لكي تدعم الشركات في سياق مراجعتها للسياسات والممارسات القائمة - أو في سياق وضعها لمبادئ جديدة - وذلك إعمالا لتمكين المرأة. وتؤكّد هذه المبادئ، التي يحمل عنوانها الفرعي عبارة ''المساواة تعني الأعمال''، على الجدوى التجارية لعمل الشركات على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي تستنير في ذلك بممارسات تجارية من واقع الحياة، وبمصالح الحكومات والمجتمع المدني. وتسلّم هذه المبادئ بأهمية التّصدي للعنف في حياة المرأة وذلك بجملة أمور منها الحماية من التحرش الجنسي والاستغلال الجنسي في أماكن العمل وتيسير سُبل الحصول على الخدمات ذات الصلة بمنع العنف المترلي.

٥٨ - ويكتسي العمل مع الزّعماء الدّينيين بُعدًا استراتيجيا أيضا عندما يُراد تغيير الأعراف الاجتماعية التي تقبل بالعنف القائم على نوع الجنس وبالتّمييز. ففي السودان، يعمل الصندوق بالاشتراك مع إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية من أجل إسداء التوجيهات للزعماء الإسلاميين والتقليديين لكي يصبحوا من دُعاة وأنصار توفير الحماية بأنواعها لحقوق

الإنسان للمرأة ضمن الإطار القانوني في دارفور، وتسهيل المناقشات الإذاعية لمسألة حقوق المرأة في الإسلام. وبالمثل، فإنّ التعاون مع المنظمات الدينية، على كافة المستويات العالمية وانتهاءً بالمحلية، يتخلّل مختلف الجهود التي تَلقَى الدعم من الصندوق.

٥٩ - ولا يزال الصندوق منذ عام ٢٠٠٩ عضوا في شبكة مبادرة كلينتون العالمية، بما في ذلك كشريك ذُكِر بالاسم في عمليتيْن اثنتين إحداهما مرتبطة بالأخرى لإطلاق مبادرتين خلال الحدث السنوي الذي نُظِّم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (مبادرة ''معًا من أجل الفتيات'' (انظر الفقرة ٦٢ أدناه) ومبادرة ''التحوّل إلى العالمية'' التابعتان لحملة قرع الأجراس الطليعية التي تقودها المنظمة غير الحكومية الرائدة ''بريْكثرُو'' (Breakthrough))؛ وكعضو في أفرقة الاهتمامات المشتركة المشكَّلة للنظر في قضايا العنف ونوع الجنس خلال الحدث التحضيري، وذلك مع طائفة من النظراء من القطاعيْن العام والخاص من أجل حفز إقامة شراكات جديدة.

إشراك المجموعات ذات الأهمية الاستراتيجية: المراهقون والشباب والرجال والأولاد

٦٠ - تتزايد الأدلة التي تفيد بأنّ الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات يجب أن تبدأ في سن مبكّرة أكثر، وأنّ إشراك المراهقين والشباب والرجال من جميع الأعمار عنصرٌ حاسم في تحقيق النجاح في المستقبل.

٦١ - ويُركّز الصندوق بشكل استراتيجي على النهوض بحقوق المراهقات واحتياجاتهن، وعلى الدور الذي يمكن للشباب من كلا الجنسين أن يقوم به في مجال الوقاية. وهو واحد من بين أكثر من ٢٠ شريكا في حملة وقفة الرجل التي هي أوّل مبادرة عالمية تركّز حصريا على قيادة الشباب وتعبئته من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. كما أن الصندوق عضو في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمراهقات، التي هي مبادرة عالمية تركز على احتياجات المراهقات المهمَّشات وحقوقهن في سياق الأهداف الإنمائية للألفية والجهود الرامية إلى الحدّ من الفقر وتحقيق التنمية. وهو يقوم بدور استشاري وتقني رئيسي في مجال استحداث الأطر البرنامجية بصورة عامة والدعامة المعنية بمكافحة العنف القائم على نوع الجنس بصورة أكثر تحديدا، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف (بصفتهما رئيسين مشاركين) ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية. وستُزوّد فرقة العمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالدعم والتوجيه التّقنيين في سياق وضع برامج شاملة ذات مبادرات تُنفَّذ بدءا في كل من إثيوبيا وغواتيمالا وليبريا وملاوي بدعمٍ من مؤسسة الأمم المتحدة.

٦٢ - وواصل الصندوق دعم مبادرة معا من أجل الفتيات، التي هي شراكة يتزعمها فرد من القطاع الخاص وتشارك في قيادتها اليونيسيف ومراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض والوقاية منها، وتشترك فيها وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (هي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية). وتركّز المبادرة على توسيع نطاق عملية جمع البيانات القطرية (بالدراسات الاستقصائية) عن الاعتداء الجنسي على الفتيات من أجل تحفيز اتخاذ الإجراءات ووضع سياسات الاستجابة لذلك وتقديم الخدمات اللازمة.

٦٣ - وأسهم الصندوق أيضا في إدراج منظور جنساني في جدول أعمال المؤتمر العالمي للشباب الذي عُقد في المكسيك في عام ٢٠١٠، وفي البيان المشترك الذي وقّع عليه ٢٧ من رؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة في نيويورك عند الانطلاقة العالمية للسنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل. وقام أيضا خلال المؤتمر بتنظيم منتدى الشابات الذي هو عبارة عن مساحة مفتوحة للنقاش حول الحلول المبتكرة الهادفة إلى تمكين الشابات باعتبارهن من عناصر إحلال السلام وتحقيق التنمية وإرساء العدالة.

٦٤ - وعلى مستوى الدعوة وعلى المستوى التقني، يتواصل التعاونُ مع جماعات رجالية مؤيِّدة للمساواة بين الرجل والمرأة ومع منظمة تحالف إشراك الرجال (MenEngage Alliance)، التي يشترك في عضويتها الصندوق ووكالات شقيقة أخرى من الأمم المتحدة مُمَثَّلة في اللجنة الاستشارية الدولية. وشمل ذلك تعاونَ الصندوق مع خبير المنظمات الشريكة المعني بالخصائص الذكورية من أجل استحداث وحدة برمجة معنيةٍ بإشراك الرجال والأولاد في الوقاية من العنف؛ وعقد اجتماع لفريق تابع للجنة وضع المرأة من أجل الكشف عن نتائج دراسة استقصائية دولية جديدة تعكس المواقف الذكورية من قضايا المساواة بين الجنسين والعنف؛ ومواصلة التعاون مع الشبكات الرجالية على الصعيد القطري (مثلا في كولومبيا ونيبال وغيرهما).

التعاون المشترك بين الوكالات

٦٥ - تقوم معظم الجهود والبرامج التي أُبرزت أعلاه على شراكات مع طائفة من أصحاب المصلحة من الحكومات والمجتمع المدني والحركة النسائية والخبراء والباحثين، وهي تنطوي على تعاون مشترك بين وكالات الأمم المتحدة.

٦٦ - وما زال الصندوق يقوم بدور رئيسي في جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبرامجها المشتركة الهادفة إلى مكافحة العنف ضد المرأة في العديد من البلدان، بما في ذلك دوره كرئيس ورئيس مشارك لأفرقة الأمم المتحدة المتخصصة في الشؤون الجنسانية؛ وكشريك

أو وكالة رائدة في تنفيذ برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية (بما في ذلك تلك المخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة في إطار صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في بنغلاديش وكولومبيا والمغرب).

٦٧ - وعلى مستوى المقر، يُواصل الصندوق العمل كعضو مؤسس وناشط في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع؛ والفريق العامل الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية والاستجابة الإنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وفرقة العمل المعنية بمكافحة العنف ضدّ المرأة، التي أُنشئت ضمن إطار الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين (بما في ذلك كشريك منفذ لبرامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية الرائدة على المستويات القطرية)؛ وكعضو في الفريق العامل لحملة الأمين العام ''اتحدوا لإنهاء العنف ضدّ المرأة'' وفي اللجنة التوجيهية رفيعة المستوى التي تترأسها نائبة الأمين العام. وعلى الصعيد الإقليمي، مثلا، وعلاوة على دوره الرئيسي في إطلاق حملة الأمين العام تلك، يتعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومتطوعي الأمم المتحدة في إطار البرنامج الإقليمي المشترك لآسيا والمحيط الهادئ المعنون ''شركاء في الوقاية: العمل مع الأولاد والرجال لمنع العنف القائم على نوع الجنس''.